القطاع المصرفي في العراق ومعوقات التكيف مع معيار الرقابة المصرفية الدولية – بازل 2

الدكتور حسين جواد كاظم
جامعة البصرة/كلية الإدارة والاقتصاد

المدرس منذر جبار داغر
جامعة البصرة/كلية الإدارة والاقتصاد

المقدمة

نتيجة للتوسع الذي شهدته الأسواق المالية العالمية وامتداد نشاط البنوك عبر حدود دولها ضمن الإطار العالمي في التوجه نحو العولمة الاقتصادية، ظهرت الحاجة إلى معايير موحدة يمكن استخدامها في التعامل المصرفي على المستوى الدولي بحيث يضمن درجة كافية من الرقابة المصرفية وحد أدنى من الأمان لأموال المودعين والحفاظ على درجة عالية من المنافسة.

وقد أصبحت عمليات الإشراف والرقابة المصرفية هذه تشكل تحدياً مهما لكثير من دول العالم بما فيها العراق، الأمر الذي يتطلب من صناع السياسة بناء قطاع مالي جديد قادر على احتواء تركة القطاع المالي في ظل النظام السابق والتكيف مع التغيرات الاقتصادية الجديدة والانفتاح الاقتصادي، ذلك من خلال استحداث مؤسسات مصرفية ذات طابع تجاري تخضع لإطار مؤسسي وقانوني وإشرافي كفء قادر على الوفاء بمعايير الجدارة الائتمانية والتعامل مع المؤسسات المصرفية في الخارج ويستجيب لأهداف السياسة النقدية العامة . وهذا مرهون بالاقتراب تدريجيا من المعايير الدولية المستندة إلى توصيات (لجنة بازل)في العمل المصرفي كونها تمثل قيدا مهما للاندماج ماليا في الاقتصاد العالمي لما تتضمنه من شروط تتعلق بكفاية راس المال، وتطبيق نسب للسيولة الإجبارية واستحداث نظم لتامين الودائع، واحتياطيات مقابل القروض الرديئة ...الخ.

الأمر الذي يتطلب صيانة الآليات اللازمة لاحتواء هذه الشروط للحصول على قطاع مالي قادر على مواجهة التقلبات والأزمات المالية خاصة وان القطاع المصرفي يمثل الشريان الرئيسي لتمويل العمليات الاستثمارية والتي بدورها تمثل مصدر نمو الاقتصاد الكلي.

ونتيجة لهذه الأهمية فقد استندت الدراسة إلى الأساسيات التالية للشروع في كتابة الموضوع.

أهمية الدراسة :

أولاً: من الناحية النظرية

تعمل هذه الدراسة على إثراء المكتبة العراقية ، إذ تفتقر هذه المكتبة لمثل هذا النوع من الدراسات الاستطلاعية، فالباحثان لم يطلعا على أية دراسة ذات إبعاد ميدانية تناولت موضوع بازل ٢ سواء كان ذلك في العراق أو في الوطن العربي.

ثانياً : من الناحية الميدانية

تتأتى أهمية الدراسة من خلال التعرف على المعوقات التي تواجه القطاع المصرفي العراقي في التكيف مع تطبيق معيار بازل ٢ وتحديد أهمية هذه العوائق، حيث إن هذه الدراسة يمكن آن

PDF Created with deskPDF PDF Writer - Trial :: http://www.docudesk.com

تلفت انتباه الجهات القائمة على القطاع المصرفي في العراق إلى هذه المعوقات ومحاولة اتخاذ الإجراءات الملائمة، الأمر الذي يؤدي إلى تحسين عمل القطاع المصرفي العراقي.

أهداف الدراسة :

١- إلقاء الضوء على معيار بازل ٢

٢- تحديد العوائق التي تواجه القطاع المصرفي العراقي في تطبيق معيار بازل ٢ للرقابة المصرفية.

٣- تحديد أهمية هذه العوائق.

مشكلة الدراسة :

تتعلق مشكلة الدراسة أساسا بالقطاع المصرفي في العراق والمعوقات التي تواجه هذا القطاع في تطبيق معيار بازل ٢ للرقابة المصرفية .

فرضية الدراسة :

لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المعوقات التي يعاني منها القطاع المصرفي العراقي وتطبيق معيار بازل ٢ من قبل المصارف العراقية.

واقع القطاع المالي في العراق

على الرغم من إن القطاع المالي في العراق يعد من النظم العريقة في المنطقة العربية، إلا انه يبقى نظاما تقليديا في عمله بطيئا في تطوره فقد ألقت ظروف الحرب التي مر بها العراق منذ(١٩٨٠) والحصار الاقتصادي منذ (١٩٩١) والفلسفة الاقتصادية التي كانت سائدة في الاقتصاد العراقي بظلالها على القطاع المالي في العراق تاركا موروثا واطر بشرية وسياقات عمل وقوانين تمثل فجوة كبيرة بينه وبين النظم المالية السائدة في المنطقة والعالم.حيث عانى القطاع المالي بعد عام (٢٠٠٣)من حال إعسار، فقد شغل القطاع المالي خلال المدة السابقة للعام المذكور في تمويل عمليات المشروعات المفلسة التي تملكها الدولة في تراكم مستويات الديون الخارجية لا يمكن الاستمرار في تحملها،وبشكل عام يتكون القطاع المالي في العراق من المصارف وبضمنها البنك المركزي وشركات التامين والقطاع المالي غير المصرفي والمتمثل بسوق العراق للأوراق المالية، ومن نشاط محدود يتمثل في صناديق تمويل حكومية.

فبالنسبة للقطاع المصرفي كان البنك المركزي خلال المدة السابقة لعام (٢٠٠٣) خاضع لإدارة وزارة المالية وتتمثل مهمتها الأساسية في خلق النقود كمطلوبات تقابل حيازة السلطة النقدية لأدوات الدين الحكومي والتي تشكل حوالات الخزينة النسبة العالية منها (٩١%) كموجودات والتي يطلق عليها بظاهرة تنقيد الدين Debt monetization .ولم تعمل هذه السياسة إلا لزيادة عرض العملة وارتفاع معدلات التضخم،وبعد عام (٢٠٠٣)تم استحداث قانون بديل للبنك المركزي يتناسب والتغيرات التي سيشهدها البلد وبالشكل الذي يضمن استقلاليتها في اتخاذ القرار.أما فيما يتعلق ببقية عناصر الجهاز المصرفي فهناك مصرفين حكوميين هما الرافدين والرشيد ويستحوذ القطاع الحكومي على (٩٠%) من النشاط المصرفي، وتقدر إجمالي موجوداتها بـ (٢ مليار دولار) (تقديرات البنك الدولي) وهو ما يمثل فقط (٨%) من GDP، مما يعكس الدور المحدود لهذا القطاع في تمويل عملية التراكم الرأسمالي وفي الوساطة .

وفي إطار الحديث عن القطاع المصرفي هنالك أيضا خمس مصارف إختصاصية هي

PDF Created with deskPDF PDF Writer - Trial :: http://www.docudesk.com

المصرف الزراعي والصناعي والعقاري والاشتراكي والتجاري أصبحت كشركات عامة تقوم بفعاليات الصيرفة الشاملة بعد عام (٢٠٠٣).

أما المصارف الخاصة فهناك (٣٢) مصرفا بعد عام (٢٠٠٣) وهي بمثابة مصارف عائلية أكثر منها شركات مساهمة ،وتبقى صغيرة بكل المقاييس المعتمدة في المصارف سواء كانت بحسب حجم الموجودات أو حجم حق الملكية أو عدد الفروع أو عدد العاملين أو حجم الأرباح ...الخ.(الجميل ،٢٠٠٥،ص١١).

السمات الأساسية للقطاع المصرفي في العراق

لغرض الوقوف على مدى استعداد النظام المصرفي في العراق للتعامل مع معايير الرقابة المصرفية باعتبارها مؤشر للجدارة المصرفية ستقوم الدراسة باستعراض أهم السمات للقطاع المصرفي في العراق .

١- هيكلية القطاع المصرفي :-

سبق أن استعرضنا في الفقرة أولا من البحث أن القطاع المصرفي في العراق يتكون من مصرفيين حكوميين هما الرشيد والرافدين وخمس مصارف متخصصة و(٣٢)مصرفا في القطاع الخاص،أي انه يتكون تقريبا من (٤٩)مصرفا يستحوذ من نشاطها ما يقارب (٩٠%) للقطاع الحكومي وهو ما يمثل فقط (٨%) من الناتج المحلي الإجمالي، الأمر الذي يؤشر خلل هيكلي كبير في بنية القطاع المصرفي.

٢- اختلال درجة الكثافة المصرفية:-

تقاس الكثافة المصرفية بمؤشر عدد الفروع لكل (١٠٠٠٠)نسمة (التوني ،٢٠٠٤،ص٤) وعلى الرغم من ارتفاع عدد المصارف في العراق ليصل إلى (٣٢)مصرفا أهليا يتركز ما يقارب (٨٠%)منها في محافظة بغداد، مما يؤشر انخفاض درجة الكثافة المصرفية على المستوى الوطني والتي تحد من تطور العمل المصرفي وتضع عنه استيعاب مجالات الاستثمار الاقتصادي بمختلف ميادينه في المحافظات الأخرى.

٣- اختلال حجم النشاط ألإقراضي:-

من اجل الوقوف على طبيعة وحجم وهيكل النشاط الاقراضي في القطاع المصرفي العراقي نؤشر الآتي:-

أ- يعمل القطاع المصرفي في العراق على الدوام على أساس منح القروض بضمانات عينية، وهذا ما أدى إلى استبعاد(٩٥%)من السكان من الاقتراض أضعاف مضاعفة من تلك لدى القطاع الخاص(انظر النشرة الإحصائية للبنك المركزي العراقي لعام (٢٠٠٣). بازل ٢ من قبل المصارف من المؤسسات المالية الرسمية وهو ما يشكل كابحا شديد الوطأة لتنمية القطاع الخاص.

ب-بلغ حجم القروض المقدمة من قبل المصارف الخاصة إلى القطاع الخاص نهاية(٢٠٠١) ما يقارب (٤)مليون دولار وهو ما يمثل اكبر من نصف ما قدمه إجمالي القطاع المصرفي الحكومي من قروض، رغم أن موجودات القطاع المصرفي هو فرضية الدراسة : لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المعوقات التي يعاني منها القطاع المصرفي العراقي وتطبيق معيار العراقية .

ج- من خلال الجدول (١) نلاحظ اختلال الأهمية النسبية فيما يتعلق بالسياسة لائتمانية على مستوى البنوك التجارية حيث شكلت الأهمية النسبية لديون القطاع العام والقطاع الخاص من إجمالي الموجودات المقدمة من قبل المصارف التجارية للقطاعين العام والخاص ما نسبته ٦٨,٦

PDF Created with deskPDF PDF Writer - Trial :: http://www.docudesk.com

% عام ٢٠٠١ ثم ارتفعت إلى ٧١ % شكلت منها ٩,٩ % ديون على القطاع الخاص بينما شكلت النسبة المتبقية وهي ٦١,١ % ديون على القطاع العام كنسبة من موجودات البنوك التجارية. وفي عام ٢٠٠٣ انخفضت الأهمية النسبية لديون القطاع العام والخاص من إجمالي موجودات البنوك التجارية ٣٤,٧ % . مما يؤشر خلل واضح في سياسة النشاط الاقراضي للبنوك التجارية في العراق.

الجدول (١):-الأهمية النسبية لديون القطاع العام والخاص من إجمالي موجودات البنوك التجارية (مليون دينار)

السنوات / التفاصيل	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣
إجمالي موجودات المصارف التجارية(١)	٢٠٧٤٦٩٩.٤	٢٨١٢٦٩١.٢	٦١٦٠٢٣٠.٣
ديون على القطاع الخاص (٢)	٢٢٠٣٦٨.٣	٢٧٩٣٠١	٣٨٧٠٧٥.١
ديون على القطاع العام (٣)	١٢٠٤٧٢٤	١٧٢١٢١٨.١	٩..١٧٥٨٥٣٦
١,٢%	٦..١٠	٩.٩	٦.٢
١,٣%	٥٨.٠	٦١.١	٢٨.٥
١،(٢+٣)	٦٨.٦	٧١.٠	٣٤.٧

المصدر :- اعد الجدول بالاستناد إلى البيانات الواردة في النشرة السنوية للبنك المركزي العراقي ٢٠٠٣ .

٤- ضعف القدرة على تعبئة المدخرات

وهذا ما يمكن ملاحظته من خلال الجدول رقم (٢) حيث شكلت الودائع الحكومية أكثر من نصف الودائع لدى البنوك التجارية علما أن (٩٣%) من الودائع الحكومية هي ودائع جارية في حين لم تشكل ودائع التوفير الثابتة أكثر من (٣٠.٥%) من مطلوبات البنوك التجارية حيث انخفضت نسبتها من (٣٢.١%) عام (٢٠٠١) إلى(٢٩.٤%) عام (٢٠٠٣).

PDF Created with deskPDF PDF Writer - Trial :: http://www.docudesk.com

الجدول (٢):–الأهمية النسبية لهيكل مطلوبات المصارف التجارية للأعوام (٢٠٠١–٢٠٠٣)

(مليون دينار)

السنوات / التفاصيل	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	متوسط النسب
ودائع حكومية (١)	٩٠٩٧٠٥.٨	١٣٦٧٨٢٢.٢	١٥٥٠٧٦٨.٨	
اعتمادات وكفالات(٢)	٨٨٥٤.٦	١١٨٩٢.٥	١٣١٩٧.٢	
التوفير والثابتة (٣)	٥٩٨٢٣٧.٩	٧٧٣٤١١.٢	٩٠٧١٣٤.٥	
الجارية (٤)	٣٤٥٦٨١.٧	٤١٩٦٩٦.٩	٦١٠٤٤٠.٠	
المجموع (٥)	١٨٦٢٤٨٠	٢٥٧٢٨٢٢.٨	٣٠٨١٥٤٠.٥	
٥.١%	٤٨.٨	٥٣.١	٥٠.٣	٥٠.٧
٥.٢%	٠.٤٧	٠.٤٦	٠.٤٢	٠.٤٥
٥.٣%	٣٢.١	٣٠.٠	٢٩.٤	٣٠.٥
٥.٤%	١٨.٥	١٦.٣	١٩.٨	١٨.٢

المصدر :– اعد الجدول بالاستناد إلى البيانات الواردة في النشرة السنوية للبنك المركزي العراقي ٢٠٠٣.

٥– ضعف الرقابة

تتفاوت البيانات المصرفية في شموليتها ودقتها بين مصرف وأخر ويفتقر العراق إلى الحد الأدنى المطلوب للإفصاح مما يجعل من الصعب إجراء المقارنة بينه وبين المصارف الدولية ، ومن المتفق عليه إن المنافسة الدولية تتطلب وجود بيانات قابلة للمقارنة وفق معايير موحدة وفي الكثير من الحالات يمثل هذا الأمر تحديا كبيرا نضرا للحاجة إلى الكثير من الجهد لتطوير قواعد الشفافية ونشر البيانات والقوائم المصرفية بشكل مناسب لجدب المستثمرين الأجانب (عبد اللطيف، ٤٤,٢٠٠٦).

٦–عدم تبني معايير المحاسبة الدولية ومعايير التدقيق الدولية

إن القطاع المصرفي العراقي يعمل بصورة بعيدة عن التطورات الحاصلة في بيئة العمل المحاسبية العالمية وما يرافقها من تطورات، إذ يستند في عمله المحاسبي على تطبيق النظام المحاسبي الموحد الخاص بالمصارف دون التركيز على معايير المحاسبة الدولية ومعايير التدقيق الدولية.

إذ إن تطبيق مثل هده المعايير سيوحي بالثقة في نتائج إعمال هده المصارف ومراكزها المالية، من قبل الإطراف الخارجية وبالتالي ينعكس دلك في صورة تعاملات مهمة بين هده المصارف (المصارف الدولية والمصارف العراقية) الأمر الذي يؤدي إلى الرغبة في الاستثمار في المصارف العراقية وهذا بدوره سيحسن أسعار أسهم هده المصارف في السوق المالي. كذلك إن تطبيق مثل هده المعايير يحسن من فرص البلد في الاندماج في الاقتصاد العالمي إذ دون تطبيق معايير المحاسبة الدولية ومعايير التدقيق الدولية لا يمكن الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية.

٧–ضعف استخدام التكنولوجيا

لمواكبة التطورات الحديثة في العمل المصرفي يحتاج العراق إلى زيادة مستوى

PDF Created with deskPDF PDF Writer - Trial :: http://www.docudesk.com

الاستثمار في التكنولوجيا المصرفية الحديثة وتطبيق الأنظمة العصرية لتكون قادرة على مواكبة المنافسة في السواق الداخلية والخارجية ويزيد استخدام التكنولوجيا من سرعة التسويات وزيادة الشفافية أو يسمح بنشر كافة المعلومات الموجودة فورا مما يزيد ثقة المستثمرين بالمصارف، كذلك فان استخدام التقنيات الحديثة يمكن المصارف من التوسع وتنويع الخدمات التي تقدمها لعملائها ويساهم بالتالي في رفع كفاءة الوساطة المالية وزيادة كفاءة أنظمة المدفوعات (عبد اللطيف ،٢٠٠٦، ٤٥).

معايير الرقابة المصرفية الدولية (بازل 1 ، بازل 2)

قبل الخوض في التفاصيل الخاصة بمعايير لجنة بازل يثار التساؤل الآتي،ما هو المعيار؟ولماذا هناك معيار أصلا؟ وللإجابة على هذه الأسئلة سنستعرض بشكل موجز مفهوم المعيار.

فيقول كوهلر (Kohler , 1975,438) إن المعيار هو طريقة للنهوض بالتطبيقات العامة والمفروضة أو المدعومة أو المنادى بها من قبل سلطة عليا.

بينما يعرف قاموس أكسفورد(Oxford 2000,890,) المعيار بأنه هدف أو نوعية أو مقياس يفيد القياس.

إما فريدمان (Fredman,2000,649) فيذكر أن المعيار هو قياس مؤسس وثابت يستعمل في تحديد مستوى النوعية ومستوى الإنجاز.

من أعلاه يتبين إن المعيار هو مقياس يحظى بالاتفاق من قبل أطراف عدة يهدف إلى معالجة حالة معينة بطريقة مناسبة.

ومن هذا المفهوم العام للمعيار انطلقت المصارف لتضع لها معايير تعمل بموجبها لتحقيق أهدافها وبمستوى نوعية عالية وذلك من خلال مطابقة عملها مع المعيار المحدد سلفا وبالتالي تحديد الانحرافات الحاصلة عن هذا المعيار.

الخلفية التاريخية لمعايير لجنة بازل

يعتقد البعض أن الاهتمام بتحديد معايير تحكم العمل المصرفي هو اهتمام حديث نسبيا أو رد فعل على الحالة المالية للبنوك والديون المترتبة عليها خلال الأزمة التي اجتاحت البنوك في عقد السبعينات من القرن العشرين، إلا أن ذلك الاهتمام هو قديم، ففي منتصف القرن التاسع عشر صدر قانون في الولايات المتحدة يحدد الحد الأدنى لراس مال كل بنك وفقا لعدد السكان في المنطقة التي يعمل فيها.

وفي منتصف القرن العشرين وضعت السلطات المشرفة على البنوك في الولايات المتحدة واليابان نسب مالية مثل حجم الودائع إلى راس المال وراس المال إلى إجمالي الأصول.

أما في عام(١٩٥٢) فقد قامت جمعيتي المصرفيين في ولايتي نيويورك والينوى بالبحث عن أسلوب لتقدير كفاية راس المال عن طريق قياس حجم الموجودات الخطرة ونسبتها إلى راس المال. وفي العقد السابع من القرن العشرين وبعد المشاكل الكبيرة التي واجهت القطاع المصرفي في العديد من الدول الصناعية [*] ، انبثقت لجنة بازل [**] من قبل محافظي البنوك المركزية للدول الصناعية الكبرى تحت إشراف بنك التسويات الدولي B.I.S وأطلق عليها لجنة بازل للإشراف المصرفي . وتهدف بشكل أساسي إلى:

١- تشجيع البنوك المركزية على التعاون في حل مشاكل القطاع المصرفي.

٢- التنسيق بين السلطات النقدية والرقابية المختلفة ومشاركة تلك السلطات مسؤولية مراقبة

PDF Created with deskPDF PDF Writer - Trial :: http://www.docudesk.com

وتنظيم تعاملها مع المؤسسات المالية الأجنبية بما يحقق كفاءة وفعالية الرقابة المصرفية.

٣-تعزيز المنافسة بين البنوك النشطة عالميا.

٤- العمل على إيجاد نظام رقابي كفؤ وفعال لتحقيق الاستقرار في السوق المالي.

وقد أصبحت هذه المعايير فيما بعد أداة رئيسية ومهمة لتقييم الأنظمة المصرفية الناجحة وفي مختلف دول العالم وشرط مسبق للاندماج المالي العالمي وضمن هذا الإطار تبرز أهمية النظام إلى اتفاقية بازل مجموعة عوامل هي :-

١- تشجيع البنوك المركزية على التعاون في حل مشاكل القطاع المصرفي.

٢- التنسيق بين السلطات النقدية والرقابية المختلفة ومشاركة تلك السلطات مسؤولية ومراقبة وتنظيم تعاملها مع المؤسسات المالية الأجنبية مما يحقق كفاءة وفاعلية الرقابة المصرفية (التوني،٢٠٠٣،ص١٣).

٣- تعزيز المنافسة بين البنوك النشطة عالميا.

٤- العمل على إيجاد نظام رقابي كفؤ وفعال لتحقيق الاستقرار في السوق المالي.

٥- باتت معظم المصارف تعمل في النطاق الدولي ومنفتحة بشكل مكثف وواسع على الأسواق العالمية في ظل اقتصاد العولمة،ويمكن الاستعانة بالجدول(١)،(٢)لتوضيح درجة انفتاح المصارف في عينة من الدول.

٦- التحسينات التي تدخلها هذه الاتفاقية على مفهوم كفاية الرأس مال ودقة قياس المخاطر (اتحاد المصارف العربية ،٢٠٠٢،٦٨).

وانطلاقا من هذه الأهمية، ولكي نقيس مدى استعداد القطاع المصرفي في العراق للتكييف مع متطلبات معايير لجنة بازل بشقيها Iو II لابد من الاحاطة بالأطر المؤسسية والفنية لهذه المعايير وهذا ما سيتم استعراضه في الفقرات التالية:-

معيار بازل واحد

وجد محافظو البنوك المركزية للدول الصناعية الكبرى أن التنافس فيما بين بنوك بلدانهم لم يكن سليم ، إذ كان يفتقر إلى العدالة.ويعود ذلك إلى تباين مستوى المحددات أو الشروط الموضوعة من قبل السلطات الإشرافية المسؤولية عن القطاع المصرفي كلٌ في بلده، والتي تلزم البنوك وتوجه عملها. إذ تضع بعض من هذه السلطات الإشرافية على البنوك العاملة تحت إشرافها محددات أو شروط مشددة في حين أن البعض الآخر من هذه السلطات تضع شروطا أكثر تساهلا. فمثلا البنوك اليابانية في عام (١٩٨٨) كانت تسيطر على ما يقارب (٣٨%) من أسواق التمويل الدولية. وان سبعة من اكبر عشر بنوك في العالم كانت بنوك يابانية، والسبب في ذلك يرجع إلى مرونة الشروط المفروضة عليها (أي البنوك اليابانية) من قبل السلطات الإشرافية المسؤولة عنها. فرؤوس أموال تلك البنوك لم يكن يوازي حجم أعمالها،بل كان يمثل نسبة ضئيلة من حجم الأعمال.وبغية الخروج من هذه الإشكالية قرر محافظوا البنوك المركزية للدول الصناعية وضع معايير مصرفية تحكم عمل البنوك العاملة ضمن إقليم هذه الدول.فشهد عام (١٩٨٨) تحولا كبيرا في دور لجنة بازل، فبعد أن كانت مجرد لجنة تشاورية فيما بين محافظي البنوك المركزية للدول الصناعية الكبرى، أصبحت هذه اللجنة بمثابة رقيب عالمي مسؤول عن سلامة

PDF Created with deskPDF PDF Writer - Trial :: http://www.docudesk.com

العمل المصرفي في دول العالم. وتجلى هذا التحول في دور هذه اللجنة بإصدار معيار بازل واحد لكفاية رأس المال.

المرتكزات الأساسية لبازل واحد

استند معيار بازل واحد لعام (١٩٨٨)والإضافات الأخرى لهذا المعيار عام (١٩٩٦) على ركيزة واحدة وهي المتطلبات الدنيا لرأس المال(كفاية رأس المال).

إذ عمدت إلى ربط مستوى رأس المال بالموجودات والمطلوبات المعرضة للخطر مرجحة بأوزان هذه المخاطر وبحد أدنى (٨%)سواء كان ذلك للموجودات داخل الميزانية أو الموجودات خارج الميزانية [*].

بمعنى آخر، قياس كفاية رأس المال من خلال تحديد العلاقة بين رأس المال المصرفي والموجودات المرجحة بالمخاطر داخل وخارج الميزانية وبنسبة(٨%)كحد أدنى.

وضمن هذا الإطار تشتمل معايير بازل واحد على نوعين من المخاطر هي مخاطر الائتمان (صدرت عام ١٩٨٨ وكانت أساس معيار بازل واحد) ومخاطر السوق (أضيفت إلى مخاطر الائتمان عام ١٩٩٦)والتالي استعراض للنوعين أعلاه من المخاطر.

أولا:- مخاطر الائتمان

عندما صدرت معايير لجنة بازل لعام (١٩٨٨)،كان الهدف منها معالجة نوع واحد من المخاطر ألا وهي مخاطر الائتمان. إذ كانت كفاية رأس المال تعني (في ذلك التاريخ)قدرة راس المال على تغطية الموجودات الموزونة بالمخاطر الائتمانية التي يمكن أن يتعرض لها المصرف وفق المعادلة التالية :-

$$\text{معدل كفاية راس المال} = \frac{\text{راس المال (أساسي + ثانوي)}}{\text{الموجودات الموزونة بالمخاطر}}$$

عناصر رأس المال

وفقاً لمعيار بازل واحد تم تقسيم رأس المال المصرفي إلى مجموعتين هما رأس المال الأساسي ورأس المال الثانوي أو المساند.على أن لا يتجاوز مجموع مفردات رأس المال الثانوي(المساند)(١٠٠%)من مجموع مفردات رأس المال الأساسي.

١- رأس المال الأساسي

يتكون راس المال الأساسي من رأس المال المدفوع والاحتياطيات والأرباح المحتجزة، ويستبعد منه شهرة المحل واسهم الخزانة[*] والاستثمارات المتبادلة في رؤوس أموال البنوك ؟والاستثمارات في البنوك والمؤسسات المالية التابعة[*].

٢- رأس المال الثانوي (المساند)

يتكون رأس المال الثانوي من الاحتياطيات غير المعلنة واحتياطيات إعادة تقييم الموجودات والمخصصات العامة والقروض الثانوية وأدوات رأس المال الأخرى والتالي عرض موجز لها:-

أ – الاحتياطيات غير المعلنة[**]

وهي احتياطيات موجودة فعلا في حسابات البنك،لم يعلن عنها في قوائم البنك الختامية، شرط إن تكون مقبولة من قبل السلطات الإشرافية على عمل البنك .

ب – احتياطيات إعادة تقييم الموجودات

يقصد بالاحتياطيات المبالغ المحتجزة من الفائض الذي تظهره القوائم الختامية وذلك بغية تحقيق أهداف محددة،إذ تهدف الاحتياطيات إلى

PDF Created with deskPDF PDF Writer - Trial :: http://www.docudesk.com

مقابلة وتجاوز المخاطر (والخسائر الناشئة عنها)المستقبلية التي من المحتمل إن تتعرض لها الوحدة الاقتصادية كذلك تعزيز الوضع المالي لهذه الوحدة الاقتصادية من خلال استخدام هذه الاحتياطيات (والتي هي أصلا أرباح محتجزة لمواجهة مخاطر محددة) في تمويل الاستثمارات المختلفة بأموال الوحدة الاقتصادية الخاصة عند الحاجة.

ج- المخصصات العامة *

هي عبارة عن أعباء لمواجهة التزامات وخسائر محتملة الحدوث في المستقبل، يصعب تحديدها بدقة.

د- القروض الثانوية

وهي قروض تطرح على شكل سندات ذات فترة استحقاق محددة، أو تطرح على شكل قروض من قبل المساهمين في البنك، وتتمتع هذه القروض بسعر فائدة مميز، وحددت لجنة بازل الحد الأقصى لهذه القروض(٥٠%)من رأس المال الأساسي كذلك حددت اللجنة القروض التي تعتبر ثانوية هي تلك القروض التي تزيد فترة استحقاقها عن خمس سنوات، على إن تخصم (٢٠%) من قيمة هذه القروض كل سنة من السنوات الخمس الأخيرة لاستحقاقها.وذلك لتجنيب البنك من الاعتماد على هذه القروض كأحد المكونات الرئيسية لرأس المال المساند.

و - أدوات رأس المال الأخرى

وتجمع هذه الأدوات بين خصائص حقوق المساهمين والقروض من هؤلاء المساهمين حيث تتسم بالمشاركة في تحمل خسائر البنك- في حالة حدوثها -كما أنها قابلة للاستهلاك (الخطيب،٢٠٠٥،ص٣٤).

٢- درجة (أوزان) المخاطر

تم تصنيف الدول وفق معيار بازل واحد إلى مجموعتين، المجموعة الأولى، وهي الدول المنظوية تحت راية منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية-Organization for Economic Co operation and Development (OECD)، وتضم كلا من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وألمانيا وايطاليا وكندا وبلجيكا والسويد وهولندا وسويسرا ولكسمبورغ واستراليا واليونان وفنلندا والدنمارك والبرتغال والنمسا والمملكة العربية السعودية وتركيا، أما المجموعة الثانية فتضم باقي دول العالم وتعد ذات مخاطر مرتفعة قياسا مع دول المجموعة الأولى ذات المخاطر المنخفضة.

ولتوضيح هذه الأوزان بشيء من التفصيل نستعين بمعطيات الجدول التالي:-

واعتمدت لجنة بازل وفقا لمعيار بازل واحد على أوزان محددة لتصنيف ديون المصارف، إذ حدد صفر(%) لديون حكومات دول OECD و(٢٠%) للتسليفات بين مصارف هذه الدول. و(٥٠%) للرهونات العقارية و(١٠٠%)لباقي الالتزامات.

PDF Created with deskPDF PDF Writer - Trial :: http://www.docudesk.com

الجدول (٣):-أوزان المخاطر

وزن الخطر	البيان
صفر %	-الموجودات النقدية . -الالتزامات من الحكومة المركزية والمصارف المركزية مقومة بالعملة الوطنية ومعمول بها. -الالتزامات الأخرى من الحكومات المركزية لدول (OECD) ومصارفها المركزية . -الالتزامات المعززة بضمانات نقدية أو بالوراق المالية للحكومات المركزية في (OECD)أو مضمونة من قبل الحكومات المركزية في (OECD).
٢٠ %	-الالتزامات من مصارف التنمية الدولية. -الالتزامات المضمونة أو المعززة بضمانات الأوراق المالية الصادرة من مصارف التنمية الدولية. -الالتزامات من المصارف المسجلة في (OECD)والقروض المضمونة من قبل المصارف في (OECD). -الالتزامات والقروض المضمونة والمسجلة خارج دول (OECD)والتي تبقى من استحقاقها اقل من سنة واحدة . -الالتزامات والقروض المضمونة من مؤسسات القطاع العام غير المسجلة في (OECD)باستثناء البنوك المركزية. -البنود النقدية برسم التحصيل.
٥٠ %	-القروض المضمونة بالكامل برهونات على العقارات السكنية المشغولة والتي سوف تشغل من قبل المقترضين أو تلك التي تؤجر.
١٠٠ %	-الالتزامات من القطاع الخاص. -الالتزامات من المصارف المسجلة خارج (OECD)باستحقاقات متبقية تزيد عن السنة الواحدة. -الالتزامات على الحكومات المركزية خارج(OECD)(ما لم تكن مقومة بالعملة الوطنية والممولة بها). -المباني والآلات والمعدات وغيرها من الموجودات الثابتة . -أدوات رأس المال الصادر من قبل المصارف الأخرى(ما لم تكن مطروحة من رأس المال). -جميع الموجودات الأخرى .

المصدر: - من إعداد الباحثين بالاعتماد على شحادة ، معهد الدراسات المصرفية، الكويت، ٢٠٠٥

ثانياً: خطر السوق

في عام (١٩٩٥)أصدرت لجنة بازل ملاحظاتها للبنوك بشأن تطبيق خطر السوق، وفي سنة (١٩٩٦)أصدرت اللجنة وثيقة حول التعديلات على كفاية رأس المال لإدخال خطر السوق إلى جانب المخاطر الائتمانية وكالاتي:-

$$\text{كفاية رأس المال} = \frac{\text{راس المال}}{\text{الموجودات الموزونة لخطر الائتمان+ الموجودات الموزونة لخطر السوق}}$$

رأس المال الذي يحقق متطلبات خطر السوق

وفقاً لتعديلات لجنة بازل سنة (١٩٩٦) تم إضافة شق أو جزء ثالث لرأس المال متمثل في القروض المساندة (الثانوية) لتغطية مخاطر السوق فقط، وبالشروط التالية (شحادة،٢٠٠٥،ص١٠١).

- غير مضمونة وثانوية ومدفوعة بالكامل.
- فترة استحقاق على الأقل لسنتين.

PDF Created with deskPDF PDF Writer - Trial :: http://www.docudesk.com

-يمكن تأجيل دفعات الفائدة أو اصل المبلغ إذا كان دفعها يعرض البنك إلى انخفاض نسبه كفاية رأس المال دون مستوى الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال.

-غير قابلة للاستعادة قبل تاريخ استحقاقها.

-يجب أن لا تحتوى على شروط مقيدة تسمح لحاملها تسريع الدفعات في الظروف خلافا للعسر المالي أو الإفلاس أو الإقفال.

مكونات خطر السوق

إن عبء راس المال لخطر السوق هو راس المال المطلوب لتغطية مخاطر أسعار الفائدة وخطر حقوق الملكية وخطر صرف العملات الأجنبية وخطر السلع وخطر الخيارات.

١- خطر أسعار الفائدة

وهي تلك الخسائر المحتملة الحدوث مستقبلا والتي تنشا بسبب تقلبات أسعار الفائدة حيث تؤثر تغيرات أسعار الفائدة على رأس المال.

٢- خطر حقوق الملكية

يجب أن يغطى خطر حقوق الملكية الأخطار التي تتعرض لها المفردات التالية :

-الأسهم العادية.

-الأوراق المالية القابلة للتحويل والتي سلوكها يماثل حقوق الملكية.

-الودائع المستلمة.

- أية أدوات أخرى لها صفات حقوق الملكية أو التي يعتقد البنك أنها تحمل خطر حقوق الملكية.

٣- خطر صرف العملات الأجنبية

تنشأ هذه المخاطر بسبب تقلبات أسعار الصرف أو وجود مركز مفتوح بالعملات الأجنبية لكل عملة على حده أو لإجمالي العملات الموجودة لدى البنك.

٤- خطر السلع

إن خطر الاحتفاظ بالسلع مترتب على تقلبات أسعار هذه السلع في السوق الثانوي كالمعادن الثمينة.

٥-خطر الخيارات

تنشأ هذه المخاطر من الخيارات المنظورة وغير المنظورة التي تشكل جزءا من كثير من الأصول والالتزامات المصرفية والحوافز المالية الخارجية عن الميزانية(الخطيب،٢٠٠٥، ص٦٦).

مداخل قياس رأس المال لخطر السوق

هنالك مدخلين لقياس خطر السوق هما :-

١- المدخل القياسي المعياري

الهدف من هذا المدخل هو معرفة مقدار الخسائر المترتبة (للمفردات داخل وخارج الميزانية)عن تحركات أسعار السوق.

٢- مداخل داخلية

وهو مدخل مطور ومقيم من قبل البنك ويتم احتسابه يوميا.وان متطلبات رأس المال لتغطية خطر السوق وفق المدخل الداخلي يمثل أي القيمتين التاليتين اكبر:-

-القيمة المعرضة لخطر السوق مقاسة تبعا لقيم اليوم السابق.

-معدل القيمة المعرضة لخطر السوق لفترة (٦٠)يوم ماضية (٣+عامل مضاف يتراوح ما بين صفر إلى واحد).

PDF Created with deskPDF PDF Writer - Trial :: http://www.docudesk.com

جوانب القصور في معيار بازل واحد

لاشك أن معيار بازل واحد قد ساهم إلى حد كبير في الاستقرار المصرفي على مستوى العالم وعزز المنافسة بين المصارف النشطة عالمياً إلا أن التطور في النظام المصرفي جعل من معيار بازل واحد لا يلبي متطلبات المرحلة الحالية والمستقبلية، إذ يذكر اتحاد المصارف العربية في إحدى دراساته إلى أن معيار بازل واحد أصبح مؤشر غير كافي لقياس الصحة المالية المصرفية (اتحاد المصارف العربية ، 2002،ص59).ويمكن إن نعزو ذلك للأسباب التالية:-

١- لا يفرق معيار بازل ١ بين المقترضين فالمقترض الذي يتصف بتصنيف AAA يتطلب نسبة كفاية رأس مال تماما مثل المقترض المصنف BBB،بغض النظر عن الفرق في احتمالية عدم الدفع بين هذين المقترضين وبالتالي من زاوية العائد على حقوق الملكية فأنه من غير المفضل الإقراض إلى العملاء الممتازين أو الذين يتصفون بانخفاض درجة المخاطر وذلك الانخفاض العائد على قروضهم، كذلك فان هذا الوضع قد يدفع البنوك إلى المراجحة بين الديون بحيث يتم توريق الديون الممتازة والاحتفاظ بالديون ذات الخطورة العالية في محفظة البنك، بمعنى إن نسبة رأس المال القديمة (نسبة رأس المال وفقا لبازل واحد)تسهم بطريقة غير مباشرة بالتوجه نحو الإقراض إلى العملاء الغير جديرين أو ذوي الخطورة العالية من اجل تحقيق عائد اكبر على أساس انه كلما زادت المخاطر كلما زاد العائد(صندوق النقد العربي ،2004 ،ص6).

٢- عمدت كثير من الدول إلى اعتبار نسبة(٨%) الحد الأقصى بدلا من الحد الأدنى لمعيار كفاية رأس المال مما شكل عاملا لعدم المساواة بين هذه الدول.

٣-إن اعتماد تثقيلات أربعة فقط لترجيح المخاطر، هو أمر غير موضوعي، وهذه التثقيلات هي صفر(%) لديون حكومات دول OCED و(٢٠%)لقروض بنوك هذه الدول، و(٥٠%) للرهونات العقارية و(١٠٠%)للالتزامات الأخرى، وهذا التصنيف يمكن إن يطبق على المدين مهما كان وضع الدين. فالمبلغ المترتب على حكومة دولة تنتمي إلى OCED، هو مبلغ ذو تصنيف ائتماني واطئ، وهو اقل كلفة(من ناحية التمويل)من مبلغ مترتب على مقترض ما ذو تصنيف AAA.

٤-قدرة المصارف على التلاعب بمتطلبات راس المال من خلال المستجدات الحديثة من أدوات مصرفية ومالية كالمشتقات مثلاً. وترتب على هذا النوع من الأدوات المالية مشكلة عند التطبيق الفعلي، فيمكن تجنب متطلبات راس المال المحددة وفقا لمعيار بازل واحد من خلال مراجحة راس المال باستخدام توريق الديون والمشتقات.

٥-إن تحديد أوزان المخاطر وفقا لبازل واحد يساهم في أفضل الأحوال بتوفير مؤشر للمخاطر الاقتصادية وذلك بسبب أن مخاطر الائتمان لا تعد كافية للتمييز بين مخاطر عدم سداد المقترضين.

٦-إن معيار بازل واحد لا يشجع على تبني تقنيات إدارة المخاطر.

٧-ركزت اتفاقية بازل واحد على مخاطر الائتمان ومن ثم مخاطر السوق وأهملت أنواعا أخرى من المخاطر مثل المخاطر التشغيلية.

PDF Created with deskPDF PDF Writer - Trial :: http://www.docudesk.com

٨-معيار بازل واحد لا يشجع على تبني مبدأ التنويع في المحفظة الاستثمارية.

معيار بازل اثنان

بسبب الانتقادات الموجهة لمعيار بازل١، ولتلافي تلك الانتقادات، قامت لجنة بازل بإصدار معيار بازل٢ وذلك في عام (٢٠٠٤)، والذي سيدخل حيز التنفيذ الفعلي مع بداية عام(٢٠٠٧)، ويهدف المعيار الجديد إلى تحقيق عدد من الأهداف.(اتحاد المصارف العربية،60,2002)(شحادة،125,2005).

١- إبراز أهمية توحيد جهود الدول للتعاون والتنسيق فيما بينهما لتفادي أي سلبيات يمكن أن تنشأ عن زيادة العولمة المالية، وذلك عبر توحيد المعايير المحاسبية لتتوافق مع معايير الرقابة المصرفية.

٢- توفير مداخل متعددة لقياس المخاطر التي من المحتمل إن تتعرض لها البنوك، وبالتالي هنالك هامش حرية أمام البنك لاختيار المدخل المناسب له في قياس الخطر مهما كان نوعه، وفقا لظروف البنك والوضع الاقتصادي للدولة.

٣- زيادة معدلات الأمان وسلامة النظام المالي العالمي.

٤- تقديم تعريف أوسع للمخاطر التي قد يتعرض لها البنك، وخاصة مخاطر التشغيل.

٥- تعظيم دور التقييم والرقابة الداخلية.

٦- تسليط الضوء على ممارسات الإدارة الحسنة (الحوكمة)*.

٧- تشجيع الإفصاح الملائم للمعلومات وذلك عبر تعزيز الانضباطية السوقية.

٨- تطوير مداخل غير قياسية(معيارية)لتقدير المخاطر التي من المحتمل أن يتعرض لها البنك.

مرتكزات بازل اثنان

إن معيار بازل اثنان مبني على ثلاث مرتكزات هي متطلبات راس المال الدنيا والرقابة الإشرافية والانضباطية السوقية.

الركيزة الأولى : متطلبات راس المال الدنيا

يلعب راس المال دوراً محورياً في المحافظة على الصحة المالية للبنوك، إذ يمثل الدرع الواقي من الخسائر غير المتوقعة. فقد حضي هذا الموضوع باهتمام على مستوى دولي بخصوص نسبة كفاية راس المال والتي كانت تعتمد على وضع أوزان ترجيحية لكافة النشاطات المصرفية التي يقوم بها البنك والعمل على إلزام البنك بالاحتفاظ براس المال كاف لمقابلة خطورة هذه النشاطات(صندوق النقد العربي،٢٠٠٤ ،ص٥).

فالبنوك تعمل في بيئة تحيط بها درجة عالية من عدم التأكد، إذ يكتنف عملها الكثير من المخاطر، وتشمل بشكل رئيسي، مخاطر الائتمان ومخاطر السوق ومخاطر التشغيل.

ويتم احتساب معدل كفاية راس المال وفق المعادلة التالية :-

$$\text{معدل كفاية راس المال (حد أدنى ٨\%)} = \frac{\text{راس المال (أساسي+ثانوي)}}{\text{مخاطر الائتمان +مخاطر السوق+مخاطر التشغيل}}$$

وتتمحور النسبة أعلاه على ضرورة التناسب ألطردي بين حجم راس المال والمخاطر التي

PDF Created with deskPDF PDF Writer - Trial :: http://www.docudesk.com

تكشف عمل البنوك بمعنى أخر، إذا كانت هنالك إدارة جيدة للمخاطر البنكية فان متطلبات كفاية راس المال ستقل والعكس صحيح.

أولا: مخاطر الائتمان

مفهوم مخاطر الائتمان

تعرف مخاطر الائتمان على أنها المخاطر الحالية والمستقبلية التي يمكن أن تتأثر بها إيرادات البنك وراس ماله والناتجة عن عدم قيام العميل بالوفاء بالتزاماته اتجاه البنك بالوقت المناسب(صندوق النقد العربي، 39,2004).

كما عرفت مخاطر الائتمان على أنها تلك المخاطر الناتجة عن التقلب في صافي التدفق النقدي للبنك بسبب هبوط غير متوقع في مجمل التدفقات النقدية نتيجة تخلف طرف عن الدفع، ومن الممكن إن يؤدي هذا إلى أزمة سيولة وتأثير عكسي علي نوعية أصول البنك(المعهد الإسلامي للبحوث والتطوير،ص٧٦).

مما سبق يتضح أن مخاطر الائتمان تنشأ عن عدم قدرة الأطراف المتعاملة مع البنوك في الوفاء بالتزاماته وتعود أسباب عدم الوفاء بالالتزام من قبل الأطراف المتعاملة مع البنك إلى أسباب خارجية وكالاتي:-

الجدول (٤):-أسباب عدم الوفاء بالالتزامات

الأسباب الخارجية	الأسباب الداخلية
-تغيرات في الأوضاع الاقتصادية مثل انهيار أسواق المال. -تغيرات في حركة السوق ذات آثار سلبية.	-افتقار إدارة الائتمان في البنك إلى الكفاءة. -ضعف سياسة تسعير الخدمات المصرفية. -ضعف الرقابة على المخاطر.

المصدر : من إعداد الباحثين

أنواع مخاطر الائتمان

يكمن تحديد أنواع مخاطر الائتمان وفقاً لمصادرها على النحو التالي :-

١- مخاطر العميل

أي تلك المخاطر المرتبطة بطبيعة نشاط الشركة،وأداءها التشغيلي ومركزها المالي بشكل عام (مطر،٢٠٣، ٣٧٧).

٢-مخاطر السيولة

ترتبط سياسات منح الائتمان بالأداء الكلي للبنك، وتسهم مجموعة الإجراءات والقواعد المطبقة في التأثير في المؤشرات)الأساسية للأداء المالي للبنك، وتعتبر السيولة في مقدمتها، ويمثل التوسع في القروض (الأكثر من سنة)وقبول آجال طويلة للأوراق التجارية وإبرام جدولة أو مستويات لفترات غير ملائمة لهيكل مصادر الأموال في البنك عوامل ضاغطة على السيولة وبناءا على ذلك يجب تحديد مفهوم واضح بالنسبة للشكل الامثل للتسهيلات الائتمانية التي يحصل عليها العملاء بحيث لا تتطابق فقط مع قواعد الإقراض المقررة بل يجب أن تنصرف إلى مدى الاتساق مع آجال مصادر أموال البنك بما في ذلك توزيع

PDF Created with deskPDF PDF Writer - Trial :: http://www.docudesk.com

الآجال على فترات مختلفة لتجنب الاختناقات المفاجئة (الخطيب،٢٠٠٥،ص١٥٢).

٣- مخاطر الاقتصاد الكلي

وهي على علاقة بالبيئة الاقتصادية العامة في الدولة والتي تعمل فيها الشركة مثل المخاطر السياسية، والتقلبات التي تحدث في أسعار الفائدة وفي معدلات النمو الاقتصادية ومعدلات النمو السكاني، والتغيرات في القوانين والتشريعات وفي السياسات النقدية وقوانين تحويل العملة الأجنبية(مطر،٢٠٠٣، ٣٧٧).

٤-مخاطر الإدارة

هي مخاطر ملازمة لنوعية الإدارة فيجب التأكد من الهيكل التنظيمي وقدرة الإدارة التنظيمية وخبرتها، والسياسات التي تتبعها في مجال الرقابة والمحاسبة وتوزيع الأرباح.

٥- مخاطر تآكل الضمانات

يجب التأكد من أن الضمانات المقدمة محافظة على قيامها وأنها لم تنخفض عن ما حدد لها من أقيام سابقة، إذ يجب على البنك أن يقوم بتقييمات مستمرة لهذه الضمانات سواء كانت عقارات أو أوراق مالية أو أوراق تجارية.

٦- مخاطر عدم القدرة على السداد أي عدم قدرة العميل على سداد مبلغ الدين وفوائده، فعلى البنك أن يتأكد من أداء عمل العميل لثلاث سنوات سابقة لمنح الائتمان.

مداخل تقييم خطر الائتمان

حددت لجنة بازل مدخلين لتقييم متطلبات الحد الأدنى لراس المال الواجب توفره لتغطية خطر الائتمان (Basel Committee on Bankings ,2005, 27).

هما :-

١- المدخل المعياري

يرتكز هذا المدخل في قياس مخاطر الائتمان على اخذ كافة مخاطر الموجودات سواء كانت موجودات داخل أو خارج الميزانية، وذلك للوصول إلى قيم الموجودات المرجحة للمخاطر وتحتسب نسبة كفاية راس المال وفق المعادلة التالية:- متطلبات راس المال = الموجودات المرجحة بالمخاطر*٨%

ولاستخراج الموجودات المرجحة بالمخاطر نستخدم المعادلة التالية:-

الموجودات المرجحة بالمخاطر= مركز الموجود * وزن المخاطر

والمدخل المعياري المستخدم في تحديد مخاطر الائتمان لبازل اثنين يختلف عن المدخل المعياري المستخدم في تحديد نفس المخاطر بالنسبة لبازل واحد. ويمكن توضيح هذا الاختلاف بالتالي:-

١-إلغاء التمييز بين دول منظمة التعاون الاقتصاديOECD والدول خارج هذه المنظمة.

٢-أوزان المخاطر تحدد بواسطة جهات خارجية لمؤسسات الجدارة الائتمانية أو مؤسسات تصنيف الصادرات والجدول التالي يبين أوزان المخاطر والتصنيف الخارجي الذي سيتم اعتباره عند احتساب نسبة كفاية رأس المال.

الجدول (٥):-أوزان المخاطر والتصنيف الخارجي

الشريحة	AAA to AA-	A+ to A-	BBB +to BBB_	BB +to B-	اقل من-B	غير مصنف
ديون حكومية	صفر	٢٠	٥٠	١٠٠	١٥٠	١٠٠

PDF Created with deskPDF PDF Writer - Trial :: http://www.docudesk.com

بنوك(خيار أول)	٢٠	٥٠	١٠٠	١٠٠	١٥٠	١٠٠
بنوك(خيارثاني)	٢٠	٥٠	٨٠	١٠٠	١٥٠	١٠٠
الشريحة	AAA to AA-	A+ to A-	BBB + to BBB_	BB+ to BB_	اقل من_BB	الغير مصنف
الشركات	٢٠	٥٠	١٠٠	١٠٠	١٥٠	١٠٠
عقارات(سكن)		٥٠	٥٠			
عقار(تجاري)		١٠٠	١٠٠			

المصدر: صندوق النقد العربي، **8,2004**).

٣- تحديد وزن مخاطر(١٥٠%) لبعض أنواع الموجودات ذات المخاطر العالية كالمشتقات المالية.

٢- مدخل التصنيف الداخلي:-

اعتمدت بعض البنوك النشطة وخاصة في السنوات العشرة الأخيرة، نظام تصنيف داخلي لقياس مخاطر الائتمان، وتماشيا مع عمل المصارف في قياس مخاطر الائتمان وفق هذا المدخل، اعتمدت لجنة بازل هذا المدخل شرط موافقة السلطات الرقابية المحلية (التي يعمل البنك ضمن حدودها الرقابية)بسبب تعبيره الصادق عن الوضع المالي الحقيقي للمخاطر التي يواجهها البنك، فمدخل التصنيف الداخلي يسمح للبنوك بتقييم قدرة المقترضين.فيتم تقييم جدارة المقترضين الائتمانية وبالتالي تحديد مخاطر الائتمان وتترجم النتائج إلى تقديرات لمبلغ الخسارة المستقبلية المحتملة التي تشكل أسس تحديد متطلبات الحد الأدنى لراس المال وينقسم مدخل التصنيف الداخلي إلى مدخلين فرعيين هما:-

مدخل التصنيف الداخلي الأساسي
مدخل التصنيف الداخلي المتقدم

ثانياً:مخاطر السوق

لم تتغير مخاطر السوق في بازل اثنان عن بازل واحد،لذلك لا داعي لتكرارها،فقد سبق وان تم توضيحها في الجزء الخاص بمعيار بازل واحد من هذه الدراسة.

ثالثاً : مخاطر التشغيل

مفهوم مخاطر التشغيل

مخاطر التشغيل ما هي إلا خطر حدوث خسارة ناتجة عن عمليات داخلية فاشلة أو غير ملائمة أو عن الأفراد أو النظم المستخدمة أو من جراء وقوع أحداث خارجية (شحاذة،135,2005).كذلك عرفت مخاطر التشغيل على أنها المخاطر الناجمة عن ضعف في الرقابة الداخلية أو ضعف في الأشخاص أو الأنظمة أو حدوث ظروف خارجية(صندوق النقد العربي، 41,2004).

ويمكن توضيح أنواع مخاطر التشغيل من خلال الجدول التالي:-

الجدول (٦):-أنواع مخاطر التشغيل

PDF Created with deskPDF PDF Writer - Trial :: http://www.docudesk.com

عمليات داخلية	مصادر بشرية	نظم	إحداث خارجية
–خرق النظام. –الحصول على العمليات في الوقت غير الملائم أو طريقة غير صحيحة وكذلك عدم تنفيذها وتسديدها في الوقت الملائم أو بصورة صحيحة. –خسائر موجودات العملاء –سوء تسعير. –توزيع خاطئ للموجودات. التماثل مع القوانين والأنظمة. –أخطاء في إعمال البنك. – أخطاء محاسبية وضريبية . –احتفاظ بسجلات غير ملائمة. –أخطاء في الاكتتاب.	–عمليات متاجرة غير موافق عليها. –عدم تنفيذ القوانين. –مرض أو تعرض الموظفين للإصابة. –الإضراب. مسائل التعويض والمنافع وإنهاء الخدمات. –مشاكل استقطاب الموظفين. –نشاط العمل المنظم (نقابات العمال).	–فشل معدات أو أنظمة الكمبيوتر. –عدم توافر المعلومات أو الشكوك بصحتها. –دخول غير موافق على المعلومات ونظم المعلومات . –فشل الاتصالات . –انقطاع التيار الكهربائي –فيروسات واختراقات الحاسوب.	–فشل التشغيل الناتج عن الموردين أو العمليات التي تدار وتنفذ من الخارج. –الحريق والكوارث. الطبيعية. –الإرهاب. –التخريب المتعمد للممتلكات. –الاختلاس. –السرقة.

المصدر: من إعداد الباحثين.

مبادئ إدارة مخاطر التشغيل طبقاً لبازل اثنان

حددت لجنة بازل عدد من المبادئ للممارسات الحسنة لمخاطر التشغيل،والتالي استعراض موجز لهذه المبادئ (شحادة،141,2005).

١– إن مجلس الإدارة وكذلك الإدارة العليا هم المسئولون عن إقرار ووضع ومراجعة الإطار الخاص بإدارة خطر التشغيل وكذلك وضع استراتيجية خطر التشغيل.

٢– إن الإدارة هي المسؤولة عن تطبيق استراتيجية خطر التشغيل باتساق على كامل المنشأة وكذلك تطوير السياسات والعمليات والإجراءات لجميع المنتجات والنشاطات والعمليات.

٣– إن تدفق الاتصالات والمعلومات والتمريرات للتقارير إلى أعلى الهرم الوظيفي.

٤– يجب تحديد مخاطر التشغيل في كافة النشاطات الحالية والعمليات والنظم والمنتجات الجديدة.

٥– يجب وضع العمليات الضرورية لتقييم خطر التشغيل.

٦– يجب تصنيف النظم لمراقبة تعرضات أخطار التشغيل والأحداث التي تنتج عن خسائر لكل خط عمل.

٧– يجب وضع السياسات والعمليات والإجراءات لضبط وتقليل أخطار التشغيل موضع التنفيذ جنبا إلى جنب مع تحليل التكلفة والمنافع لبدائل تقليل الخطر واستراتيجيات الرقابة.

٨– على المشرفين أن يطالبوا من البنوك أن تحتفظ بنظم فعالة في موضع التنفيذ وقياس ومراقبة وضبط أخطار لتشغيل.

٩– يجب على المشرفين أن يقوموا بكل مباشر أو غير مباشر وبانتظام بتقييم مستقل لهذه المبادئ والتأكد أن هناك آلية رفع التقارير هي موضع التنفيذ.

١٠– يجب أن يكون هناك إفصاح عام حتى تسمح للمشاركين في تقييم تعرض المنشاة لخطر التشغيل وتقييم نوعية إدارة خطر التشغيل في البنك.

PDF Created with deskPDF PDF Writer - Trial :: http://www.docudesk.com

مداخل قياس المخاطر التشغيلية

وفق متطلبات معايير بازل اثنان هنالك ثلاث مداخل،يمكن من خلالها احتساب حجم راس المال مقابل مخاطر التشغيل،وهذه المداخل هي:-

١-مدخل المؤشر الأساسي

وفق هذه الطريقة فان على البنوك إن تحتفظ براس مال لمواجهة مخاطر التشغيل بما يساوي متوسط سنة ثابتة تسمى (ألفا)من إجمالي دخل البنك لأخر ثلاث سنوات حقق فيها البنك ربح. بمعنى أخر،تحتسب متطلبات راس المال وفقا لمخاطر التشغيل وضمن هذا المدخل على مؤشر واحد وهو الدخل الإجمالي وفق المعادلة التالية:- متطلبات راس المال = متوسط الدخل الإجمالي للسنوات الثلاثة الاخيرة.

٢- المدخل المعياري

وفق هذا المدخل يتم احتساب متطلبات راس المال مقابل المخاطر التشغيلية بتقسيم المخاطر تبعا لأقسام العمل والخدمات المصرفية المقدمة.أي تحتسب متطلبات راس المال وفق عدة مؤشرات بالاستناد على إجمالي الدخل لتصنيف الأعمال .إذ يضرب دخل كل صنف من أصناف الأعمال القائمة في البنك في نسبة معينة(بيتا).وبالتالي يكون لكل صنف من الأعمال بيتا خاص بها.

٣-مدخل القياس المتقدم

وفق هذا المدخل،تسمح الجهات الإشرافية أو الرقابية للبنوك بتحديد ما تراه مناسب من برامج إحصائية لتحديد مخاطر التشغيل. فإذا ما كان البنك يتمتع ببعض المعايير الصارمة. بالامكان استخدام نماذج داخلية لاحتساب متطلبات راس المال المطلوب لمواجهة مخاطر التشغيل.

الركيزة الثانية: المراجعة الإشرافية

يؤكد معيار بازل على ممارسة المراجعة الإشرافية الفاعلة للتقديرات الداخلية لمجمل المخاطر التي تواجهها المصارف لضمان كفاءة إدارة المصرف في اتخاذ وتنفيذ القرارات في إنجاز الأعمال المصرفية والتأكد من أن هذه الإدارة قد خصصت راس المال الكافي لمواجهة المخاطر (اكبر، ص١٠).فتتطلب المراجعة الإشرافية من كل بنك إجراءات داخلية متينة من اجل تقييم كفاية راس المال المبني على تقييم المخاطر لديه فيشدد معيار بازل اثنان على أهمية التأكيد من قبل إدارة البنك تعمل على تطوير عملية التقييم الداخلية لكفاية راس المال يتماشى مع مخاطر البنك وبيئة الرقابة لديه(صندوق النقد العربي،ص١٣).

طبقا لبازل اثنان، هنالك أربعة مبادئ رئيسية يمكن من خلالها توافر متطلبات المراجعة الإشرافية (Basel Committee on Bangings, 2005,163- 170)

١-أن يكون لدى البنوك إجراءات لتقييم مدى كفاية راس المال مقارنة بحجم المخاطر وكذلك وجود استراتيجية للإبقاء على مستويات كافية من راس المال.

٢-على السلطات الرقابية إن تقوم بتقييم ومراجعة الأسس الداخلية لدى البنك فيما يتعلق بتقييم راس المال لديها وكذلك الاستراتيجيات لديها.وكذلك مقدرة البنوك على مراقبة وضمان التقيد بالنسب المفروضة من السلطات الرقابية، وعلى السلطات الرقابية القيام بما يلزم في حال

PDF Created with deskPDF PDF Writer - Trial :: http://www.docudesk.com

عدم الرضى عن ما تقوم به البنوك من إجراءات بهذا الخصوص.

٣-على البنوك أن تحتفظ بنسب راس مال تزيد عن الحد الأدنى المقرر وان يكون لدى السلطات الرقابية الحق في الطلب من البنوك الاحتفاظ براس مال يزيد عن الحدود الدنيا المقررة.

٤-على السلطات الرقابية التدخل في مراحل مبكرة لمنع انخفاض راس المال عن الحد الأدنى المقرر لمواجهة مخاطر البنك وان تطلب من البنك إجراءات تصحيحية فورية إذا لم يتم الاحتفاظ براس مال كاف.

الركيزة الثالثة: الانضباطية السوقية

تعني الانضباطية السوقية حث البنوك على العمل بشكل محمي وكذلك حثها على مواجهة أية خسارة محتملة في المستقبل من جراء تعرضها للمخاطر.إذ تتطلب الانضباطية السوقية توافر المعلومات الملائمة والوثوق بها في حينها والتي تمكن جميع طوائف مستخدمي هذه المعلومات من عمل تقييمات صحيحة للمخاطر.وهذا يعني زيادة درجة إفصاح المصارف عن هيكل راس المال ونوعية وبنية المخاطر وسياستها المحاسبية لتقييم أصولها والتزاماتها، وتكوين المخصصات، وأيضا استراتيجيات المصارف للتعامل وأنظمتها الداخلية لتقدير حجم راس المال المطلوب، وكذلك التفاصيل الكمية والنوعية عن المراكز المالية للمصارف وأدائها العام(اتحاد المصارف العربية، 62,2002).فالإفصاح الفعال ضروري للتأكد من أن المشاركين في السوق يستطيعون فهم وضع مخاطر البنك وكفاية راس المال. ولكي يكون الإفصاح فعالا لابد أن يتضمن البيانات التالية(صندوق النقد العربي)

١- تركيبة رأس المال.

٢- المخاطر وتقييمها(مخاطر الإقراض،مخاطر السوق،مخاطر العمليات).

٣- شرح نظام التصنيف.

٤- تفاصيل عن قطاعات الصناعة،مواعيد الاستحقاق،حجم الديون المتعثرة، مخصصات الديون المشكوك فيها.

٥- الهيكل التنظيمي لوظائف إدارة مخاطر الائتمان وتصاريفها.

٦- تفصيل المحفظة في ضوء التصنيف لكل قطاع.

٧- احتساب احتمالية التخلف عن الدفع لكل شريحة مصنفة.

٨- الأداء السابق كمؤشر على نوعية ومصداقية النظام.

٩- أساليب تقليل المخاطر ومعالجة البيانات.

تقييم اتفاقية بازل اثنان

حاولت الاتفاقية الثانية للجنة بازل تجنب المآخذ المرتبطة في اتفاقية بازل واحد إذ تقسم الأنشطة المصرفية إلى عدة أقسام وفق درجة المخاطرة وحددت أنواع المخاطر وفقا لبازل اثنان بالمخاطر الائتمانية ومخاطر السوق وخاطر التشغيل، وكذلك قيام الدول بتصنيف المخاطر الائتمانية ومدى القدرة على الإيفاء بالالتزامات المالية والجدول التالي يوضح أهم التطورات التي حصلت في معايير الرقابة المصرفية الدولية طبقا لبازل اثنان قياساً ببازل واحد.

الجدول (٧):-الفرو قات بين بازل واحد وبازل اثنان

معايير بازل واحد	معايير بازل اثنان

PDF Created with deskPDF PDF Writer - Trial :: http://www.docudesk.com

١-ركزت على تحديد آلية مخاطر واحدة لاحتساب متطلبات الحد الأدنى لراس المال. ٢-تطبق بازل واحد على المصارف فقط . ٣-حددت معايير بازل واحد نسبة (٨%)لنسبة راس المال إلى الموجودات المرجحة بالمخاطر والتي تشمل مخاطر الائتمان ومخاطر السوق . ٤- اعتمدت معايير بازل واحد المدخل المعياري لتقييم المخاطر .	١- اعتمدت على ثلاث ركائز هي الحد الأدنى لمتطلبات راس المال والمراجعة الإشرافية والانضباطية السوقية. ٢-تطبق بازل اثنان على الشركات المالية والمصرفية القابظة التي تضم ميزانيات الشركات التابعة لها،فضلا عن شمول الاتفاقية لشركات الاستثمار والتامين والتي تقوم بمهمة قبول الودائع أو فتح الائتمان. ٣-أبقت معايير بازل اثنان على نفس النسبة إلا أنها إضافة مخاطر التشغيل إلى مخاطر الائتمان ومخاطر السوق. ٤-اعتمدت معايير بازل اثنان مداخل متعددة بالإضافة إلى المدخل المعياري،.

إلا أن هنالك عدد من المآخذ على اتفاقية بازل اثنان والتي يمكن تحديدها بالاتي :-

١- إن اعتماد المصارف المحلية في تصنيف مخاطرها الائتمانية على وكالات تصنيف الائتمان الدولية الخارجية غير سليم لعدم وجود جهة رقابية دولية

لتدقيق أعمال الوكالات،فضلا عن احتمالية وجود تضارب بالمصالح مما يضر بعملية التصنيف.

٢-إن قيام المصارف ذاتها بتصنيف وتحديد مخاطرها قد يؤدي إلى التقليل من حجم المخاطر الحقيقية لديها.

٣- صعوبة تطبيق المعيار الجديد على المصارف المحلية الصغيرة حيث يطبق على كافة المصارف بغض النظر عن حجمها وإمكانياتها المالية.

الدراسة الميدانية

وصف عينة الدراسة :

تم توزيع ١٠٠ استمارة استبانه على الإفراد العاملين في أقسام المحاسبة والرقابة المصرفية في عدد من المصارف العاملة في محافظة البصرة وكالاتي :

١- البنك المركزي العراقي – فرع البصرة
٢- مصرف الرشيد- فرع الزبير.
٣- مصرف الرشيد- فرع الثورة.
٤- مصرف الرافدين –بصرة ٢.
٥- مصرف بغداد.
٦- مصرف البصرة الأهلي.
٧- مصرف الشرق الأوسط .
٨- مصرف الائتمان العراقي.

وقد بلغ عدد الاستبيانات المستردة والصالحة للتحليل الإحصائي ٦٢ استبانه، وبنسبة ٦٢% من الاستبيانات الموزعة .

الجدول (٨) :-توزيع المستبينين حسب الجنس

جنس	العدد	النسبة
ذكر	٢٥	٤٠,٣
أنثى	٣٧	٥٩,٧
المجموع	٦٢	١٠٠

يتضح من الجدول (8)إن اغلب من أجاب على استمارة الاستبانة هن من الإناث، وقد بلغت نسبتهن ٥٩.٧ % إما الذكور فقد بلغت نسبتهم ٤٠,٣ % من إفراد عينة الدراسة.

الجدول (٩):-توزيع المستبينين حسب العمر

العمر	العدد	النسبة

PDF Created with deskPDF PDF Writer - Trial :: http://www.docudesk.com

من ٢٠-٢٩ سنة	٨	١٢,٩
من ٣٠-٣٩ سنة	١٨	٢٩
من ٤٠-٤٩ سنة	٢٦	٤١,٩
من ٥٠-٥٩سنة	٩	١٤,٥
من٦٠-٦٠سنة	١	١,٦
المجموع	٦٢	١٠٠

وتفيد المعلومات الواردة في الجدول (9) إن ما نسبته ٤١.٩% من المستبينين تتراوح أعمارهم من ٤٠-٤٩ سنة، إما باقي المستبينين فقد توزعت أعمارهم على الفئات المحددة الأخرى، فالفئة التي تتراوح أعمارها من ٢٠-٢٩ سنة و٥٠-٥٩ سنة فتشكل ما نسبته ١٢.٩%و١٤.٥%على التوالي إما من كان عمره يتراوح من ٣٠-٣٩ سنة فتشكل ما نسبته ٢٩%من المستبينين، إلا إن من كان عمره فوق ٦٠ سنة فلم يشكل إلا نسبة ١.٦% .

الجدول (١٠):-توزيع المستبنين حسب الشهادة

الشهادة	العدد	النسبة
إعدادية	١٩	٣٠,٦
بكالوريوس	٣٧	٥٩,٧
ماجستير	١	١,٦
دكتوراه	٠	٠
أخرى	٥	٨,١
المجموع	٦٢	١٠٠

يتبين من الجدول (١٠) إن غالبية المستبينين هم من حملة شهادة البكالوريوس ٥٩.٧% مما يدعم إجابات المستبينين، من كونهم أصحاب مؤهلات علمية تسمح لهم بالتعامل مع المعلومات الواردة في استمارة الاستبانة.

الجدول (١١):-توزيع المستبينين حسب التخصص

التخصص	العدد	النسبة
محاسبة	٢١	٣٣,٩
إدارة	١٧	٢٧,٤
اقتصاد	١٠	١٦,١
علوم مالية ومصرفية	٦	٩,٧
إحصاء	٣	٤,٨
أخرى	٥	٨,١
المجموع	٦٢	١٠٠

يظهر من الجدول (١١) إن أعلى نسبة، وهي ٣٣,٩% تمثل المحاسبين من مجموع المستبينين، بينما النسبة التي تليها فتذهب إلى تخصص الإدارة وبنسبة ٢٧,٤% من المستبينين.

الجدول (١٢):-توزيع المستبينين حسب الخبرة

سنوات الخبرة	العدد	النسبة
من سنة إلى ٥ سنوات	٨	١٢.٩
من ٦ سنوات إلى ١٠ سنوات	١١	١٧.٧
من ١١ سنة إلى ١٥ سنة	١١	١٧.٧
من ١٦ سنة إلى ٢٠ سنة	١١	١٧.٧
من ٢١ سنة فأكثر	٢١	٣٣.٩
المجموع	٦٢	١٠٠

يتضح من الجدول (١٢) إن هنالك تقارباً في خبرات المستبينين، وخاصة الفئات (من ٦-١٠)(من ١١-١٥)(من١٦-٢٠) إذ أتضح إن الإفراد المنضوين تحت هذه الفئات لا تمثل كل منها إلا ١٧.٧% .إما الفئة التي يتركز فيها اكبر عدد من المستبينين فهي (من٢١ فأكثر) مصادر جمع البيانات والمعلومات.

استندت هذه الدراسة في جانبها النظري على عدد من المصادر العربية والأجنبية من كتب ودراسات وذلك لإثراء الدراسة. كما تم الحصول على بعض المصادر من الشبكة العالمية للمعلومات الانترنت **Internet** .

PDF Created with deskPDF PDF Writer - Trial :: http://www.docudesk.com

إما فيما يتعلق بالجانب الميداني للدراسة فقد تم الاعتماد في الحصول على البيانات على استمارة استبانه مصممة وفق تحديد أهداف الدراسة واختبار فرضيتها وكالاتي :

القسم الأول : يتضمن معلومات عامة كالجنس والعمر والشهادة والتخصص والخبرة.

القسم الثاني : يشتمل على معوقات تطبيق معيار بازل ٢.

القسم الثالث : يتعلق بالدورات التدريبية التي خاضها العاملون في القطاع المصرفي العراقي.

الطرق الإحصائية المستخدمة :

لمعالجة البيانات المستقاة من استمارات الاستبانة بعد تفريغها، تم استخدام عدد من الطرق الإحصائية من خلال استخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعيةSPSS .

١- الوسط الحسابي : يعد الأوسع استخداماً بين مقاييس النزعة المركزية وتتوفر فيه ميزات منها انه يأخذ جميع القيم في الاعتبار،ويستخدم في معظم التحليلات الإحصائية لسهولة التعامل معه (إلهيتي، ٢٠٠٤، ٧٧).

٢- الانحراف المعياري : عندما يكون التباين بغير ذات معنى وذلك عندما يكون مربع الوحدات غير مقبول وحلا لذلك يتم إرجاع وحدات القياس إلى أصلها وذلك بأخذ الجذر ألتربيعي للتباين وهو ما يسمى بالانحراف المعياري، بمعنى أخر، إن الانحراف المعياري هو لعينة، هو الجذر ألتربيعي لتباين تلك العينة.

٣- اختبار الإشارة : وهو من الاختبارات إلا معلميه، إذ إن اختبار الإشارة لا يتعلق باختبار الفرضية حول معلمة معينة كالوسط الحسابي أو النسبة أو التباين. واستخدمت هذه الطريقة لمعرفة مدى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المعوقات التي تواجه القطاع المصرفي العراقي وتطبيق معيار بازل ٢.

تحليل النتائج

يختص هذا الجزء من الدراسة بتحليل نتائج الدراسة إذ يتناول التحليل الإحصائي للبيانات الواردة في الاستبانات الموزعة والمستردة بهدف الوصول إلى اختبار الفرضية الموضوعة .

يبين الجدول (١٣) المعوقات التي تواجه القطاع المصرفي العراقي في تطبيق معيار بازل ٢، كذلك يتضح إن جميع المعوقات المحددة في قائمة الاستبانة تبلغ أهميتها حد اعلي من المتوسط وهو ٣ على مقياس ليكارت الخماسي. إذ بلغ المتوسط الحسابي لها أكثر من ٣، وما يعزز هذا التفسير نتائج الانحراف المعياري لهذه المعوقات كما ظاهر في الجدول .

الجدول (١٣):-المعوقات التي تواجه القطاع المصرفي العراقي

المعوقات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
١- اختلاف القوانين بين العراق والدول التي ساهم بوضع هذا المعيار	3.8548	0.9382
٢-عدم تطبيق معايير المحاسبة الدولية من قبل المصارف العراقية	3.9677	1.0397
٣- عدم تطبيق معايير التدقيق الدولية من قبل المصارف العراقية	3.8871	1.0099
٤-اختلاف الظروف الاقتصادية بين العراق والدول التي ساهمت بوضع معيار بازل ٢	4.1452	1.0057
٥- غياب دور الهيئات المهنية المنظمة للمهنة المصرفية	4.1774	0.8001

PDF Created with deskPDF PDF Writer - Trial :: http://www.docudesk.com

٦-عدم مواكبة العاملين في القطاع المصرفي لأخر المستجدات في عالم المصرف	4.4516	0.8431
٧-عدم مواكبة بعض العاملين في القطاع المصرفي للتطورات في استخدام الحاسوب	4.0806	0.9461
٨- ضعف اهتمام الحكومة بقطاع المصارف والذي لا يرقى إلى مستوى الاهتمام بالمهن الأخرى	4.4839	0.7627
٩-عدم وجود معاهد لتدريب العاملين في القطاع المصرفي	4.2581	0.8285

يتضح من الجدول (١٣) إن الوسط الحسابي لاختلاف القوانين بين العراق والدول التي ساهمت بوضع معايير بازل ٢، هو اكبر من ٣ على المقياس الخماسي. فهو 3.8548 وبانحراف معياري 0.9382

وهذا يؤكد أهمية اختلاف القوانين بين العراق والدول الأخرى المساهمة في إصدار معيار بازل ٢ في تطبيق هذا المعيار في البيئة العراقية .

إما أكثر المعوقات أهمية من وجهة نظر المستبينين فهي ضعف اهتمام الحكومة بقطاع المصارف والذي لا يرقى إلى مستوى الاهتمام بالمهن الأخرى حيث بلغ متوسطها الحسابي 4.4839 وبانحراف معياري 0.7627

إما المشكلة التي تليها أهمية فهي عدم مواكبة العاملين في القطاع المصرفي لأخر المستجدات المصرفية، فالمتوسط الحسابي 4.4516والانحراف المعياري 0.8431 ومما يعزز بروز هذه المشكلة إن المستبينين أجابوا بعدم مشاركتهم في أي دورة تدريبية خاصة بمعايير بازل ٢ ، إنما تباينت الدورات التدريبية التي شاركوا فيها وبتواريخ متباعدة كان يكون بين دورة تدريبية وأخرى أكثر من خمس سنوات.

والجدول (١٤) يوضح تسلسل المعوقات حسب المتوسطات الحسابية لها، إذ إن هذه المتوسطات تعكس أهمية هذه المعوقات وكالاتي :

الجدول (١٤):-أهمية المعوقات التي تواجه القطاع المصرفي العراقي

المعوقات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
١- ضعف اهتمام الحكومة بقطاع المصارف والذي لا يرقى إلى مستوى الاهتمام بالمهن الأخرى.	4.4839	0.7627
٢- عدم مواكبة العاملين في القطاع المصرفي لأخر المستجدات في عالم المصارف.	4.4516	0.8431
٣- عدم وجود معاهد لتدريب العاملين في القطاع المصرفي.	4.2581	0.8285
٤ غياب دور الهيئات المهنية المنظمة للمهنة المصرفية.	4.1774	4.1774
٥ اختلاف الظروف الاقتصادية بين العراق والدول التي ساهمت بوضع معيار بازل ٢	4.1452	1.0057
٦-عدم مواكبة بعض العاملين في القطاع المصرفي للتطورات في استخدام الحاسوب	4.0806	0.9461
٧- عدم تطبيق معايير المحاسبة الدولية من قبل المصارف العراقية	3.9677	1.0397
٨- عدم تطبيق معايير التدقيق الدولية من قبل المصارف العراقية	3.8871	0.7627
٩- - اختلاف القوانين بين العراق والدول التي ساهم بوضع هذا المعيار	3.8548	0.9382

PDF Created with deskPDF PDF Writer - Trial :: http://www.docudesk.com

اختبار الفرضية

لاختبار فرضية الدراسة تم اللجوء إلى اختبار الإشارة Sign test وهو من الاختبارات الامعلمية . وبنقطة قطع Cut point 3 وتوصل الباحثان إلى إن معوقات تطبيق معيار بازل ٢ ذات معنوية مقبولة وبمستوى 5% ، مما يسمح لنا بالقول إن هذه المعوقات تؤثر في تطبيق معيار بازل ٢ في البيئة العراقية ، وكما يوضحها الجدول (١٥) . وبالتالي رفض فرضية العدم التي مفادها (لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المعوقات التي يعاني منها القطاع المصرفي العراقي وتطبيق معيار بازل ٢ من قبل المصارف العراقية). وقبول الفرضية البديلة (توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المعوقات التي يعاني منها القطاع المصرفي العراقي وتطبيق معيار بازل ٢من قبل المصارف العراقية).

الجدول (١٥):-نتائج اختبار الإشارة Sign Test

المعوق	Group	Category	N	Observed prop.	Test prop.	Asymp. Sig.
اختلاف القوانين بين العراق والدول التي ساهمت بوضع معيار بازل 2	Group1	<= 3	16	.26	.50	.000
	Group 2	> 3	46	.74		
	Total		62	1.00		
عدم تطبيق معايير المحاسبة الدولية من قبل المصارف العراقية	Group 1	<= 3	16	.26	.50	.000
	Group 2	> 3	46	.74		
	Total		62	1.00		
عدم تطبيق معايير التدقيق الدولية من قبل المصارف العراقية	Group 1	<= 3	18	.29	.50	.001
	Group 2	> 3	44	.71		
	Total		62	1.00		
اختلاف الظروف الاقتصادية بين العراق والدول التي ساهمت بوضع معيار بازل 2	Group 1	<= 3	12	.19	.50	.000
	Group 2	> 3	50	.81		
	Total		62	1.00		
غياب دور الهيئات المهنية المنظمة	Group 1	<= 3	8	.13	.50	.000

PDF Created with deskPDF PDF Writer - Trial :: http://www.docudesk.com

للمهنة المصرفية	Group 2	> 3	54	.87		
	Total		62	1.00		
عدم مواكبة العاملين في القطاع المصرفي لاخر المستجدات في عالم المصارف	Group 1	<= 3	8	.13	.50	.000
	Group 2	> 3	54	.87		
	total		62	1.00		
عدم مواكبة بعض العاملين في القطاع المصرفي للتطورات في استخدام الحاسوب	Group 1	<= 3	13	.21	.50	.000
	Group 2	> 3	49	.79		
	Total		62	1.00		
ضعف اهتمام الحكومة بقطاع المصارف والدي لا يرقى إلى مستوى الاهتمام بالمهن الأخرى	Group1	<= 3	6	.10	.50	.000
	Group2	> 3	56	.90		
	Total		62	1.00		
عدم وجود معاهد لتدريب العاملين في القطاع المصرفي	Group1	<= 3	9	.15	.50	.000
	Group2	> 3	53	.85		
	Total		62	1.00		

النتائج

إن تطبيق معيار بازل ٢ من قبل القطاع المصرفي العراقي يستلزم معرفة معوقات تطبيق هذا المعيار وذلك من اجل معالجتها، وقد تبين من خلال الدراسة إن القطاع المصرفي العراقي يواجه العديد من المعوقات هي :

- ضعف اهتمام الحكومة بقطاع المصارف والذي لا يرقى إلى مستوى الاهتمام بالمهن الأخرى .
- عدم مواكبة العاملين في القطاع المصرفي لأخر المستجدات في عالم المصارف.
- عدم وجود معاهد لتدريب العاملين في القطاع المصرفي .
- غياب دور الهيئات المهنية المنظمة للمهنة المصرفية .
- اختلاف الظروف الاقتصادية بين العراق والدول التي ساهمت بوضع معيار بازل ٢.
- عدم مواكبة بعض العاملين في القطاع المصرفي للتطورات في استخدام الحاسوب .
- عدم تطبيق معايير المحاسبة الدولية من قبل المصارف العراقية .
- عدم تطبيق معايير التدقيق الدولية من قبل المصارف العراقية.
- اختلاف القوانين بين العراق والدول التي ساهمت بوضع هذا المعيار .

ومن اجل تطوير القطاع المصرفي العراقي يجب معالجة تلك المعوقات من خلال المقترحات التالية :

١- إصدار التشريعات المصرفية التي من شانها إلزام المصارف بالعمل وفق ترتيبات الإدارة

PDF Created with deskPDF PDF Writer - Trial :: http://www.docudesk.com

الحديثة في المصارف المتطورة وخصوصاً من ناحية إدارة المخاطر والإفصاح.

٢- تبني العمل بمعايير المحاسبة الدولية ومعايير التدقيق الدولية من قبل المصارف العراقية مع إضافة تعديلات عليها تتوافق والبيئة العراقية .

٣- ضرورة العمل على رفع قدرات وكفاءات قوة العمل في المصارف بشكل يمكنها من استيعاب وإدارة متطلبات الرقابة المصرفية واستغلال التقنيات ونظم المعلومات الحديثة.

٤- تشجيع اندماج المصارف العراقية وخاصة الصغيرة منها بشكل يمكنها من استيعاب التغيرات في الصناعة المصرفية ويمكنها من تقديم الخدمات المتنوعة.

٥- تشجيع دخول المصارف الأجنبية وفق مقاييس معينة في إدارة العمل وتشجيع اندماجها مع المصارف العراقية لتسهيل عملية اكتساب الخبرة والمهارة من هذه المصارف وبالشكل الذي يعمل على تسريع مواكبة القطاع المصرفي لأخر المستجدات في عالم المصارف.

٦- إنشاء معهد متخصص لتدريب العاملين في القطاع المصرفي.

المصادر

١- الجميل ، سرمد كوكب ، النظام المالي العراقي وإعادة الأعمار ،www@ulumansania.net

٢- الخطيب ، سمير ،قياس وإدارة المخاطر بالبنوك منهج علمي وتطبيق عملي ، منشاة المعارف بالإسكندرية ،٢٠٠٥ .

٣- الشيرازي ،عباس مهدي ، نظرية محاسبية ، الطبعة الأولى ، ذات السلاسل للطبع والنشر والتوزيع، الكويت ، ١٩٩٠.

٤- شحاذة ، حسين خليل ، معهد الدراسات المصرفية وحدة التدريب ، الكويت ، ٢٠٠٥ .

٥- صندوق النقد العربي ، الملامح الأساسية لاتفاق بازل 2 والدول النامية ، www@afm.org

٦- ----، إدارة المخاطر التشغيلية وكيفية احتساب المتطلبات الرأسمالية لها ،www@afm.org

٧- الصناعة المصرفية العربية وتحديات اتفاقية بازل 2 www@majalisna.com

٨- عبد اللطيف، أسار فخري،أصلاح القطاع المالي والمصرفي في العراق، دراسات اقتصادية، العدد الثامن العاشر، السنة السادسة،2006 .

٩- مطر،محمد، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني :الأساليب والأدوات والاستخدامات العملية ،دار وائل للنشر،٢٠٠٣ .

١٠- المطيري، عبيد بن سعد، تطبيق الإجراءات الحاكمة للشركات في المملكة العربية السعودية ، المجلة العربية للعلوم الإدارية، المجلد العاشر، العدد الثالث ، ٢٠٠٣ .

١١-التوني، ناجي، الإصلاح المصرفي، المعهد العربي للتخطيط ،٢٠٠٤ .

١٢- النشرة السنوية للبنك المركزي العراقي ،2003 .

١٣-إلهيتي ،صلاح الدين حسين ، الأساليب الإحصائية في العلوم الإدارية تطبيقات باستخدام SPSS ،دار وائل للنشر ، ٢٠٠٤ .

14- Friedman،jack P. Dictionary of BusinessTerms ،fifth edition 2000

15-Kohler،Eric L.، A dictionary for Accountints ،fifth edition ،1975

16- Oxford wordpower ،ninth edition.2003

17- Basel comitte on Banking supervision International convergence of capital measurement and capital standard ،www@bis.org

*في عام ١٩٧٤ أعلنت السلطات الألمانية إغلاق بنك (هيرتستات بنك)وفي نفس العام أعلن عن إفلاس البنك الأمريكي (فرانكيل ناشيونال).

** بازل هي مدينة سويسرية وهي مقر بنك التسويات الدولي B.I.S

* يقصد بالبنود خارج الميزانية الالتزامات العرضية التقليدية الناشئة عن إصدار خطابات ضمان لقروض أو لتفيذ أعمال،وفتح اعتمادات مستندية وتلك الالتزامات الناشئة عن التعامل في عقود المشتقات(الخطيب،٢٠٠٥، ص٣٢).

*وهي أسهم وحدة اقتصادية ما مشتراة من قبل نفس الوحدة الاقتصادية.إذ يقوم البنك بشراء أسهمه المدرجة في السوق المالي .

* الأصل أن يتم حساب معدل كفاية راس المال على أساس ميزانية المجموعة(دمج بيانات الوحدات التابعة في البنك إلام مع أجزاء متاحة بين الاستثمارات في هذه الوحدات ورؤوس

PDF Created with deskPDF PDF Writer - Trial :: http://www.docudesk.com

أموال المجموعة).وإذا لم يتم ذلك فيوجد احد بديلين الأول يقتضي باستبعاد قيمة مساهمة البنك الأم في رؤوس أموال الوحدات التابعة من مجموع رؤوس أموال المجموعة، مقابل استبعاد قيمة هذه المساهمات من أموال المجموعة، وذلك لتلافي ازدواج حساب نفس رأس المال من قبل مختلف وحدات المجموعة، وليتسنى معرفة ملاءمتها (كفاءتها) المالية كما لو كانت بنكً واحداً،أما البديل الثاني فهو عدم الاستبعاد حيث لم تلزم اتفاقية بازل بإجراء ذلك الاستبعاد وإنما تركت للسلطة الرقابية المحلية حرية تطبيق سياسة من شانها إجراء ذلك الاستبعاد بالكامل أو بقيمة المساهمات التي تزيد عن حد معين (بالمقارنة براس مال البنك إلام أو البنك التابع مثلا)أو على أساس دراسة حالة بحالة.(خطيب،٢٠٠٥،ص٣٤).

**الاحتياطيات الغير المعلنة تختلف عن الاحتياطيات السرية فالاحتياطيات السرية هي تلك الاحتياطيات الناتجة عن طريق إتباع أنماط معينة في توزيع التكاليف والإيرادات فيما بين الفترات المحاسبية

(الشيرازي ،١٩٩٠،ص١١).

*تختلف التخصيصات عن الاحتياطيات، فالمخصصات تستقطع من الإيرادات بينما تستقطع الاحتياطيات من صافي الربح، كذلك ليس من الضروري تكوين الاحتياطيات دون إلزام قانوني بذلك.

*مجموعة من العلاقات التعاقدية التي تربط بين إدارة الشركة ومساهميها وأصحاب المصالح،وذلك من خلال إيجاد الإجراءات والهياكل التي تستخدم لإدارة شؤون الشركة وتوجيه إعمالها من اجل ضمان تعزيز الأداء والإفصاح والشفافية والمساءلة بالشركة وتعظيم فائدة المساهمين على المدى الطويل مع مراعاة مصالح الإطراف المختلفة(المطيري،٢٠٠٣,٢٨٥).

جامعة البصرة
كلية الإدارة والاقتصاد
قسم العلوم المالية والمصرفية

استمارة استبانه

تحية طيبة

يقوم الباحثان بإنجاز البحث الموسوم (القطاع المصرفي في العراق ومعوقات التكيف مع معيار الرقابة المصرفية الدولية – بازل ٢–) وبالنظر لما نتوسمه فيكم من معرفة وخبرة في هذا المجال نود إن إن نجد القبول لديكم لمساعدتنا في الإجابة على فقرات الاستبانة لتدعيم البحث بصورة جيدة .

أولا : معلومات عامة

١– الجنس ذكر ( ) أنثى ( )

٢– العمر

PDF Created with deskPDF PDF Writer - Trial :: http://www.docudesk.com

٢٠-٢٩ ( ) ٣٠-٣٩ ( ) ٤٠-٤٩ ( ) ٥٠-٥٩ ( ) ٦٠ فأكثر ( )

٣- الشهادة

إعدادية ( ) بكالوريوس ( ) ماجستير ( ) دكتوراه ( )

أخرى اذكرها ----------

٤- التخصص

محاسبة ( ) إدارة ( ) اقتصاد ( ) علوم مالية ومصرفية ( ) إحصاء ( )

أخرى اذكرها ----------

٥- الخبرة

ا-٥ سنوات ( ) ٦-١٠ سنوات ( ) ١١-١٥ سنة ( ) ١٦-٢٠ ( ) ٢١ فأكثر ( )

ثانيا : معيار بازل ٢

من معوقات الالتزام بمعيار بازل ٢

الفقرة	اتفق بقوة	اتفق	محايد	لااتفق	لااتفق بقوة
١- اختلاف القوانين بين العراق والدول التي ساهمت بوضع هذا المعيار					
٢- عدم تطبيق معايير المحاسبة الدولية من قبل المصارف العراقية .					
٣- عدم تطبيق معايير التدقيق الدولية من قبل المصارف العراقية .					
٤- اختلاف الظروف الاقتصادية بين العراق والدول التي ساهمت بوضع معيار بازل ٢ .					
٥- غياب دور الهيئات المهنية المنظمة للمهنة المصرفية.					
٦- عدم مواكبة العاملين في القطاع المصرفي لأخر المستجدات					

PDF Created with deskPDF PDF Writer - Trial :: http://www.docudesk.com

في عالم المصارف .					
٧- عدم مواكبة بعض العاملين في القطاع المصرفي للتطورات في استخدام الحاسوب .					
٨- ضعف اهتمام الحكومة بقطاع المصارف والذي لا يرقى إلى مستوى الاهتمام بالمهن الأخرى .					
٩- عدم وجود معاهد لتدريب العاملين في القطاع المصرفي .					
١٠- ضعف دور النقابات المهنية في تطوير مستوى كفاءة العاملين في القطاع المصرفي .					

ثالثا : الدورات

عنوان الدورة	مكان انعقاد الدورة	تاريخ انعقاد الدورة

PDF Created with deskPDF PDF Writer - Trial :: http://www.docudesk.com